The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.1, P P. 1-23
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد 10، العدد3، 2018 ص ص447-426

(The role of accounting disclosure in the continuity of companies - applied research in a sample of companies listed in the Iraqi market for securities)

((دور الافصاح المحاسبي في استمرارية الشركات- بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية))

م.م. أحمد محسن حسن

Abstract

- The most important sources of information on which investors and investment decision makers rely are published financial reports and their appendixes. The financial failure of companies and their unpredictability led to their exit from the stock exchange. Financial failure is a threat to the sustainability of companies. The continuity of companies in the work and predict the financial failure of the stakeholders because of its role is dangerous and influential at the level of the company and the economy as a whole.
- **Key Words** :(Accounting Disclosure , Predict financial failure , Financial failure , Full disclosure , Fair disclosure , Adequate disclosure , Standard and Poor's , Financial Vulnerability , Stage of deterioration , Total Failure Stage)
- **Hypothesis** : To verify the possibility of accounting disclosure in enhancing the prediction of financial failure of the companies of the tourism and hotel sector by testing the following hypothesis (Accounting disclosure does not have the ability to detect and distinguish between unsuccessful and successful companies in the sample companies , Accounting disclosure does not have the ability to predict financial failure in the sample companies) on a binary logistic regression model to enhance the predictive capacity

المستخلص:- يسعى هذا البحث الى بيان دور الافصاح المحاسبي وقدرته في التنبؤ بالفشل المالي ومدى استمرارية الشركات العاملة في قطاع السياحة والفندقة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، بعد أن يتم تحديد قدرة الافصاح على الكشف والتمييز بين الشركات الفاشلة والناجحة .

ولتحقيق تلك الأهداف استند البحث على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لتعزيز القدرة التنبؤية للافصاح لعينة مقدارها (8) شركات مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقطاع السياحة والفندقة وللمدة من(2005 – 2016) ، للتقصي عن متغيرات البحث والتحقق من قدرة هذه المتغيرات في التنبؤ بفشل ونجاح الشركات ،وقد توصل البحث إلى أهم استنتاج وهو ان الافصاح المحاسبي يمتلك القدرة على الكشف والتنبؤ بالفشل المالي لشركات العينة من قطاع السياحة والفندقة ، كما استخلص البحث مجموعة من التوصيات منها :

أ- ضرورة تبني إدارة سوق العراق للأوراق المالية ، للمؤشرات التي تضمنتها التشريعات المحلية كحد ادنى كأساس في تصنيف الشركات إلى شركات فاشلة وشركات ناجحة ، والسعي لاعتمادها أحد الضوابط المهمة في تحديد مدى استمرارية أدارج أسهم تلك الشركات في السوق .

ب-مراجعة القوانين والتعليمات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية لتساهم في تفعيل وتطبيق الافصاح المحاسبي في الشركات العراقية ، والاهتمام في دورها بالتنبؤ بالفشل المالي لتلك الشركات ، مما يساعد الإطراف المختلفة للاستفادة منها .

ج- تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة المتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية لغرض زيادة الاهتمام بالإفصاح والشفافية لما أثبتته النتائج الميدانية والإحصائية من القدرة على التنبؤ بالفشل المالي لشركات قطاع السياحة الفندقة ، مع السعي لتبني مقياس Standard and Poor's للإفصاح والشفافية كأساس في تقويم مستوى الافصاح والشفافية للشركات المحلية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

إن من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون ومتخذو القرارات الاستثمارية هي التقارير المالية المنشورة وملحقاتها وتعد الأسواق المالية المكان الملائم للاستثمار اذ تعرضت الأسواق المالية إلى موجه من الآثار السلبية للازمة المالية التي برزت في 2008 التي أثرت على مستوى الأداء المالي لكثير من الشركات ، قد أدى الفشل المالي لهذه الشركات وعدم التنبؤ به والاستعداد له إلى خروجها من البورصة، حيث يعد الفشل المال من المخاطر التي تهدد استمرارية الشركات ، مما يؤدي إلى توقف الشركة عن مزاولة نشاطها بسبب عجزها عن تسديد الالتزامات المترتبة عليها ، وبالتالي خروجها من السوق وأكد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ضرورة قيام الشركة عند اعداد التقارير المالية باجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرارية ، وقد ركزت معظم الدراسات والابحاث على ايجاد ادوات يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بفترة كافية لايجاد حلول مناسبة وتجنب الوقوع بالخسائر .

1- مشكلة البحث

يسعى البحث الى بيان اذا كان هناك دور للافصاح والشفافية على عدم استمرارية عمل الشركات في عينة البحث ، وذلك لمساعدة الادارة في تجنب الوقوع في الفشل ومحاولة معالجته قبل وقوعه ، وتتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية :

أ- كيف يمكن للافصاح المحاسبي الكشف والتمييز بين شركات عينة البحث الفاشلة والناجحة ؟

ب- هل يتمتع الافصاح المحاسبي بالقدرة على التنبؤ بالفشل المالي لشركات عينة البحث ؟

2- هدف البحث

يهدف البحث تقويم مدى قدرة الافصاح المحاسبي على التنبؤ بالفشل المالي وعلى استمرارية شركات قطاع السياحة والفندقة في سوق العراق للاوراق المالية عينة البحث ، من خلال توضيح مفهوم الافصاح ، وتوضيح مفهوم الفشل المالي وبيان فيما اذا كان هناك دور بين الافصاح المحاسبي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات .

3- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع عدم استمرارية الشركات في العمل والتنبؤ بالفشل المالي لدى أصحاب العلاقة وهم (الادارة ، والمساهمون ، والمستثمرون الحاليون والمرتقبون والجهات الحكومية ، والمقرضون وغيرهم) لما له من دور خطير ومؤثر على مستوى الشركة والاقتصاد ككل ،الامر الذي برر زيادة اهتمام المنظمات المهنية والباحثون والمتخصصون لإيجاد وسيلة للتنبؤ بوقت مبكر في احتمال تعرض الشركات للفشل المالي مستقبلاً ، وذلك من خلال المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية والتي على أساسها تتخذ جميع القرارات للإطراف ذات العلاقة ومن ثمَ يمكن للافصاح القدرة على التنبؤ بالفشل المالي لها أن تسهم في توقع فشل الشركات بوقت مبكر .

4- فرضيات البحث :

يأتي هذا البحث للتحقق من أمكانية الافصاح المحاسبي في تعزيز التنبؤ بالفشل المالي لشركات قطاع السياحة والفندقة عينة البحث وذلك من خلال اختبار الفرضية الآتية:

أ- لا يمتلك الافصاح المحاسبي القدرة على الكشف والتمييز بين الشركات الفاشلة والناجحة في شركات عينة البحث .

ب- لا يمتلك الافصاح المحاسبي القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في شركات عينة البحث .

5- مجتمع وعينة البحث

أ- مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث بشركات قطاع السياحة والفندقة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

ب- عينة البحث

استخدم الباحث شركات قطاع السياحة والفندقة في سوق العراق للأوراق المالية بنوعيه المختلط والخاص وللمدة من (2005 – 2016) ، كمجتمع وتم اختيار شركات عدد (8) من الشركات كعينة للتقصي عن متغيرات البحث والتحقق من قدرة هذه المتغيرات في التنبؤ بفشل ونجاح الشركات وتم اخذ عيّنة من هذا المجتمع استناداً إلى الأساليب الإحصائية المعتمدة في هذا المجال ، والجدول رقم (1) في أدناه يبين شرحاً مختصراً عن عينة البحث لقطاع السياحة والفندقة :

جدول (1)

ت	اسم الشركة	الرمز	القطاع	العنوان	تاريخ التاسيس	تاريخ الادراج في سوق الاوراق المالية	راس مال التاسيس	راس المال لغاية 2016	الهدف من التأسيس
1	فندق عشتار	HISH	مساهمة مختلطة	العراق – بغداد – شارع السعدون	22/08/1989	25/07/2004	50,000,000	2,250,000,000	المساهمة في خطة التنمية في تشجيع وتطوير العمل الفندقي والسياحي عن طريق تقديم الخدمات المتطورة بمستوى فنادق الدرجة الممتازة
2	فندق بابل	HBAY	مساهمة مختلطة	العراق – بغداد – الجادرية	10/04/1990	04/09/2004	45,000,000	1,350,000,000	تشجيع استثمار مدخرات المواطنين ومساهمتهم مع القطاع الاشتراكي في المجال السياحة والفندقة
3	فندق آشور	HASH	مساهمة مختلطة	العراق – الموصل- شارع الكورنيش	21/10/1989	04/09/2004	6,000,000	376,368,526	تشجيع استثمار مدخرات المواطنين ومساهمتهم مع القطاع الاشتراكي في المجال السياحة والفندقة
4	فندق فلسطين	HPAL	مساهمة مختلطة	العراق – بغداد – ساحة الفردوس	08/10/1989	25/7/2004	60,000,000	4,470,000,000	المساهمة في خطة التنمية القومية في تشجيع وتطوير وتنشيط العمل الفندقي والسياحي عن طريق تقديم الخدمات المتطورة وفق أحدث الطرق بإدخال التقنية الحديثة
5	فندق بغداد	HBAG	مساهمة مختلطة	العراق – بغداد – شارع السعدون	01/08/1989	8/7/2004	20,000,000	3,844,800,000	الهدف من تأسيس الشركة هو تطوير النشاط السياحي في العراق
6	الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية	HKAR	مساهمة مختلطة	العراق – بغداد – تقاطع المسبح	08/05/1978	08/07/2004	40,000,000	5,437,543,500	استثمار المشاريع والمرافق السياحية داخل العراق وخارجه واعدادها للاستقبال والسياحة
7	فنادق كربلاء	HPAL	مساهمة خاصة	العراق – كربلاء – نهاية ش الجباس	28/06/1953	25/7/2004	50,000	5,000,000,000	استثمار المشاريع والمرافق السياحية داخل العراق وخارجه واعدادها للاستقبال والسياحة
8	فندق السدير	HSAD	مساهمة مختلطة	العراق – بغداد – ساحة الاندلس	19/02/1990	22/11/2006	27,000,000	1,329,000,000	المساهمة في خطة التنمية القومية في تشجيع وتطوير وتنشيط العمل الفندقي والسياحي

شرحا مختصرا عن عينة البحث لقطاع السياحة والفندقة

6- وسائل جمع البيانات والمعلومات

لغرض تغطية الجانبين النظري والتطبيقي للبحث تم الاعتماد على :

أ- **الجانب النظري** :استند الباحث على المراجع العلمية من الكتب والبحوث واطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والدوريات العربية والأجنبية التي يخدم البحث فضلاً عن الاعتماد على المواقع المتوفرة على شبكة المعلومات العالمية لاستقاء أحدث المعلومات والمستجدات ومحاولة الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها .

ب- **الجانب التطبيقي** :استعمل الباحث عددا من الوسائل للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من أبرزها ما يأتي:

1. القوانين والتعليمات التي تحكم نشاطات الشركات المملوكة للدولة وتنظم عملها.

2. التقارير المالية السنوية وما تتضمنه من كشوفات تحليلية ملحقة وتقارير إدارية للشركات عينة البحث للمدة (2005 – 2016) وقد تم الرجوع إلى هيأة العراق للأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية للحصول على هذه التقارير .

3. **الوسط الحسابي** : ويسمى ايضاً بـ (المتوسط Mean) او (المعدل Average) ، وهو من اكثر مقاييس النزعة المركزية شهرة لما يتميز به من خصائص مميزة وسهلة في احتسابه ، ويحسب من خلال المعادلة الاتية : $\bar{X} = \frac{\sum_i^n Xi}{n}$

4. **الانحراف المعياري** : ويسمى ايضاً بالانحراف القياسي ويعتبر هذا المقياس افضل مقاييس التشتت على الاطلاق ويُعرف بانه " الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي " ، ويحسب من خلال المعادلة الاتية $S = \sqrt[2]{\frac{\sum_i^n (Xi-\bar{X})}{n}}$

5. **القيمة المعنوية P-Value** : هي مفهوم حديث لاتخاذ القرار حول الفرضية المبدئية يتلخص في استبدال استخدام الجداول الاحصائية واستخراج القيم الجدولية بإيجاد القيمة المعنوية ومقارنتها بمستوى الدلالة α المقترح ، فنستنتج قيمة P-Value من قيمة الاختبار المحسوب ، ومعظم البرامج الاحصائية الموجودة على الحاسب الالي تحسب هذه القيمة لسائر الاختبارات ومنها برنامج SPSS (الصياد وربيع ، 1983 : 87) .

6. **نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي**:ان استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي او ما يعرف بنموذج (اللوجيت) ، الذي يتميز عن اسلوب تحليل التمايز بانه يحتاج عدد اقل من الفروض او الشروط اللازمة لتطبيقه ، اضافة الى ان نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لا يحتاج ان يكون هنالك تماثل بين شركات العينة من حيث حجم النشاط ونوع النشاط وحجم راس المال وحجم الموجودات ، ويعطي نتائج أفضل ويعتبر أداة اكثر قوة ودقة لانه يقدم اختباراً لدلالة المعاملات ،

الامر الذي يجعل من النموذج الأكثر ملائمة لهذا البحث من حيث هدفها في التنبؤ بنجاح او فشل الشركات ومن حيث طبيعة المتغيرات المستقلة الداخلة في تفسير ظاهرة النجاح او الفشل .

7- المخطط الإجرائي للبحث

يوضح الشكل (1) المخطط الإجرائي للبحث والذي يهدف إلى تحديد معالمه الأساسية وكما أدناه :

شكل رقم (1) *

مخطط البحث

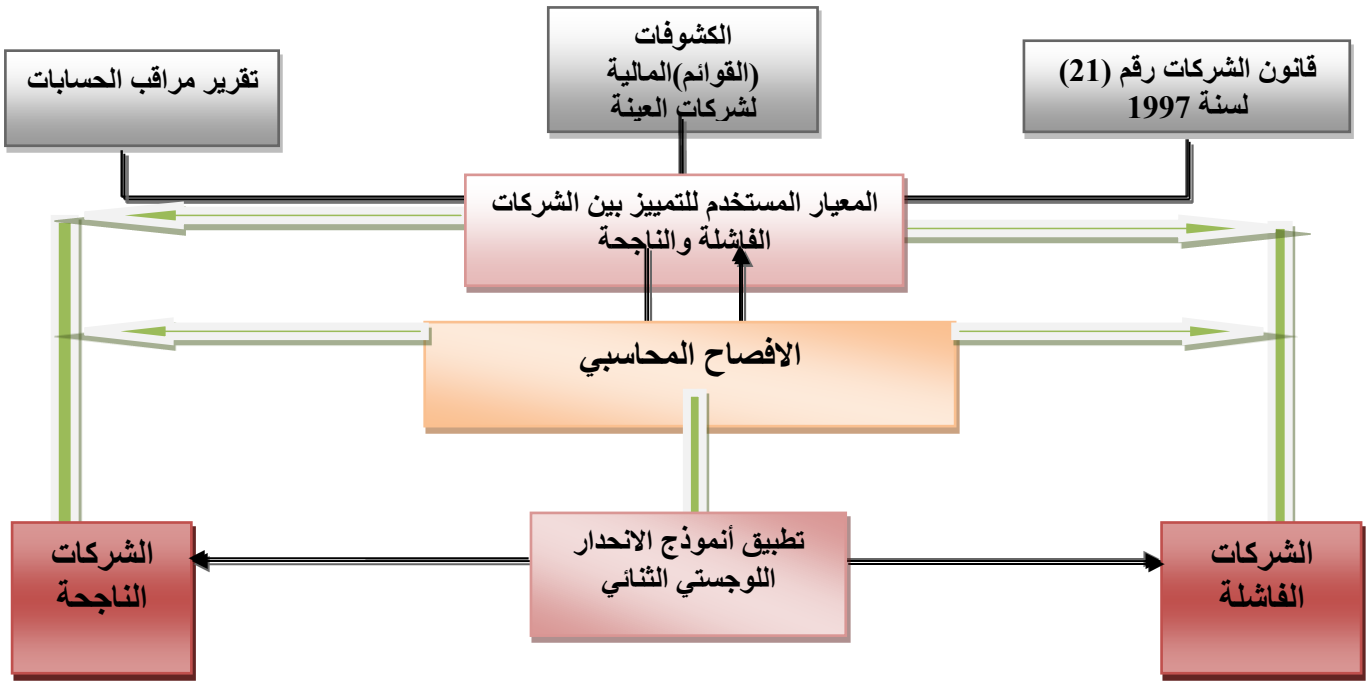

(*) المخطط من اعداد الطالب

ثانياً :الإطار النظري للبحث

1- الافصاح المحاسبي- مدخل مفاهيمي

أ- مفهوم الافصاح المحاسبي :

يعد الإفصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية الرئيسية التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية ، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى المعايير المحاسبية المتعلقة بهذا الشأن ، كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية عالميا ومحلياً ، ومازال كُتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات(حنان ، 1990 : 45).

ويعرف الافصاح المحاسبي بانه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدات المحاسبية (الشيرازي 1990:322)، وعرف ايضاً بأنه نوع من أنواع الإعلانية والشفافية يسمح بإتاحة بيانات ومعلومات تساعد نسبيا في تفهم التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات ونتائج لها أهميتها النسبية للمستفيد منها (عوض الله

،2001: 79) ، وقد عرفه Most بأن التقارير المحاسبية ينبغي ان تفصح عن الاحداث المهمة والضرورية لجعلها غير مضللة (Most,1977:89).

ويعرفه بعضهم بأنها "الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لأتحاذ قراراتهم"(Robert ,2005 :60).

هناك إجماع في المحاسبة أن يكون هناك إفصاح من خلاله يتم تصميم وأعداد التقارير المالية بحيث تصور بشكل دقيق الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة في الفترة السابقة وان تحتوي على معلومات كافية مما يؤدي بها إن تكون نافعة وليست مضللة، وإن الإفصاح يعني ضمنيا بأنه لم يتم حذف أو عدم أظهار معلومات تشكل اهتمام جوهري من وجهة نظر المستثمر. (Belkaoui,1981:344) .وعرف ايضاً بانه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. (الحيالي 371:2009) .

ويعرف الباحث الافصاح هو إظهار كل المعلومات المالية بشكل واضح وصحيح وملائم لمستخدميها من الإطراف الداخلية والخارجية .

ب- انواع الافصاح :

هناك اختلاف في وجهات النظر حول نوع وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في التقارير والقوائم المالية المنشورة ، وسبب هذا الاختلاف هو لاختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة ، فنظرة الطرف المسؤول عن اعداد البيانات المالية المنشورة قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يدقق هذه البيانات ولا مع نظرة من يستخدمها من رجال الأعمال (مطر ، 2008 :343)

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي :

1- **الافصاح الكامل** : بموجبه يتم عرض جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة. ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة لضمان عدم إخفاء أية معلومات قد تؤثر في مصالح مستخدمي الكشوفات المالية (Belkaoui,1981:178)
2- **الافصاح العادل** : نص المعيار المحاسبي الدولي الاول المعدل في الفقرة رقم (15) على ان الافصاح العادل يتطلب ما يأتي:

أ. اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي يجب على الادارة اختيارها وتطبيقها للمنشاة حيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها.

ب. تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

ج. تقديم افصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير المحاسبية الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات او أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي.

3- **الافصاح الكافي** : إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية على وفق المبادئ المحاسبية تقتضي توافر عنصر الإفصاح الكافي في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، الإفصاح المقصود هنا له صلة وثيقة بشكل القوائم المالية ومحتواها، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل لجعل القوائم المالية ذات قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها. (مطر 2004 :336)

4- **الافصاح الملائم** : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية (الجعبري ، 2010 : 25)

5- **الافصاح الوقائي:** يتم الافصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لمستخدمي المعلومات، و على الرغم من عمومية هذه القاعدة الا إنها تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساساً إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية. وترتيباً على ذلك فإن المعلومات المالية يجب ان تكون على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها حتى ولو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة (عبيد، 2005 : 24)

6- **الافصاح التثقيفي:**هو يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي الذي ظهر نتيجة ازدياد اهمية الملائمة بوصفها احد الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية اذ بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالمعلومات الخاصة بتغير مستوى الاسعار، واعداد التقارير المؤقتة، والإفصاح عن التنبؤات المالية، والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الافصاح عن الأنفاق الراسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله (الخاقاني 14:2005)

2- التنبؤ بالفشل المالي – مدخل عام

أ- مفهوم الفشل المالي ومؤشراته:

تناولت الأدبيات مصطلحات متعددة للفشل المالي ، تراوحت بين الإعسار والإفلاس والتعثر ، إذ يستخدم مفهوم الفشل للإشارة إلى المرحلة التي تتعرض فيها الشركة إلى اضطرابات مالية جداً خطيرة تتمثل في عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق " (الشريف واخرون ، 2012 :4) . ويمكن تحديد مؤشرات الفشل المالي سواءً الداخلية أو الخارجية بما يلي :(الكبيسي ،2011 :36) (بني خالد ،1993: 83-84) (عقل ،2006: 19) (جورجي ،1989 : 3- 8) (مطر، 2008 :362)

1- الفشل في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة في الشركة .

2- الاختلال في الهيكل المالي للشركة ، كالاعتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض القصير الآجل ، والعمل على زيادة الرفع المالي .
3- عجز الشركة عن تسديد المبالغ التي بذمتها بتواريخ استحقاقها.
4- عدم قدرة بعض الشركات على مسايرة التطور التقني واتباع الوسائل التقليدية في انجاز مهامها التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها وفاعليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة .
5- تقلب النسب المالية التي تستخرج من تحليل المركز المالي على فترات متتالية .
6- التقليل من أهمية مشاكل التوسع والانتشار .
7- تكرار التأجيل في تسديد مستحقاتها.
8- تغيير متكرر في الطرق والسياسات المحاسبية أو في مدقق حساباتها.
9- تعرض موجودات الشركة الخاضعة للرهن للحجز من الدائنين .
10- إعداد موازنات وتوقعات مستقبلية على افتراضات غير معقولة.

ب-مراحل الفشل المالي:

يذهب(شاهين ومطر، 2011 :46) إلى إنّها:

1- مرحلة الحضانة (النشوء) : تتمثل هذه المرحلة بالخلل الكبير في إدارة الوحدة الاقتصادية من حيث زيادة التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وضعف رأس المال.
2- مرحلة الضعف المالي(عجز السيولة): في ظل هذه المرحلة تكون موجودات الشركة أكبر من مطلوباتها ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الموجودات إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وربما تستمر هذه المرحلة لعدة أشهر فتلجأ الوحدة الاقتصادية إلى الاقتراض لمواجهة الإحتياجات النقدية خاصة الفورية منها .
3- مرحلة التدهور(الإعسار المالي) :تعكس هذه المرحلة عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة ويمكن معالجة هذه المرحلة بنجاح إذا أكتشف الخلل وتمت معالجته في الوقت المناسب والوحدات الاقتصادية التي لا تستطيع إجراء معالجة فتنتقل إلى المرحلة الرابعة وهي الإعسار الكلي.
4- مرحلة الفشل الكلي(الإعسار الكلي):تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل الشركات إذ يصبح هذا الفشل محققاً وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز الإلتزامات الكلية قيمة موجودات الوحدة الاقتصادية المساهمة والمؤشرات على إفلاس الشركة هي تدني ارباحها وتدهورها لمدد متتالية وعدم القدرة على المنافسة واختلال هيكل رأس المال كالاعتماد المُتزايد على الاقتراض وعدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة ، الشكل رقم (2) أدناه يوضح مراحل الفشل المالي :

شكل (2)* يوضح مراحل الفشل المالي

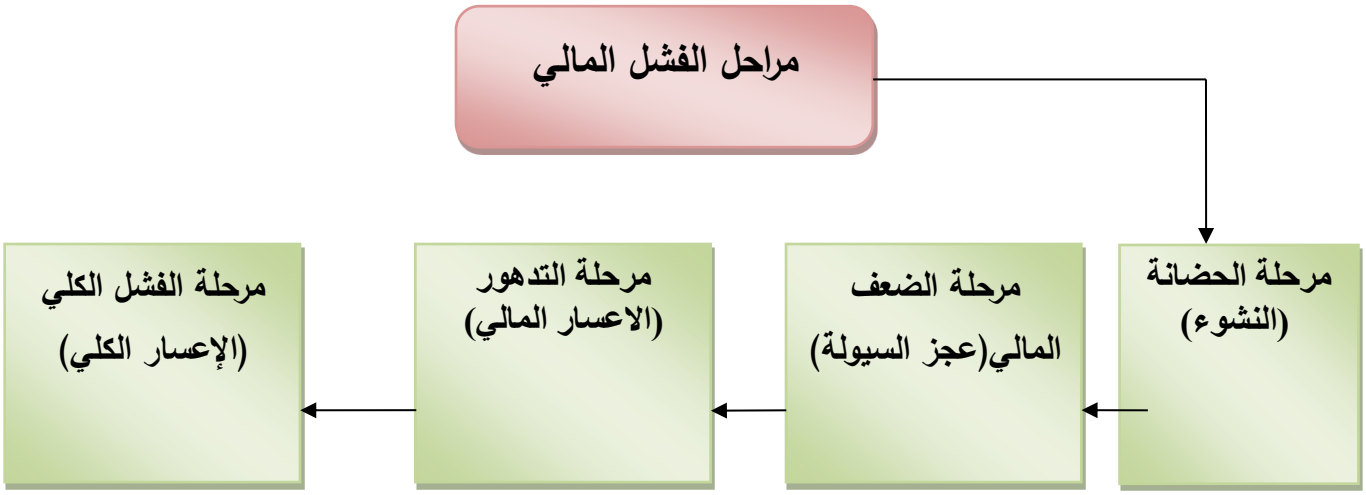

(*) الشكل من إعداد الباحث

ج- مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته :

بعرف الهباش التنبؤ المالي بأنه " مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي تتوقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف " (الهباش،2006 :61). ويحاول بعض الباحثين عزل المؤشرات الفردية أو مجموعة المؤشرات التي يعتمد عليها لتوقع الفشل المالي فالمؤشرات المالية تستعمل بوصفها تدابير وقائية للفشل المالي (Gibson,2009:454)

ويحقق التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة لمن يتوقعه في الوقت المناسب إذ تمكن عملية التنبؤ المبكر بالفشل المالي من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية (صالح وآخرون، 2000: 178) وتنبع أهمية التنبؤ بالفشل من اهتمام العديد من الجهات بهذا الموضوع حيث يمثل التنبؤ بالفشل أهمية كبيرة للجهات الآتية:

1. المصارف : إن اهتمام المصارف بالتنبؤ بالفشل ينبع من خطورة عمليات الائتمان والإقراض المصرفي وأخطاء التنبؤ بكفاية رأس المال إضافة لمخاطر أخطاء التشغيل الناتجة عن فشل العمليات الداخلية ، الأفراد ، والأنظمة والأحداث الخارجية والتي تعد من أخطر المشاكل التي تواجه المصارف (شاهين ومطر ، 2011: 9) .

2- المستثمرون : يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب الآتية:-

- ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة.
- تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

3- الإدارة : تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها ومعالجتها (صالح وآخرون، 2000: 178).

4- الجهات الحكومية : لتجنب الازمات في جميع قطاعات الاقتصاد من خلال تعزيز الرقابة السابقة عليها (حمدان ، 1996: 23) .

5- مراقب الحسابات : إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساساً من أنّ له مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية (ريحان، 2006: 3).

د- **استعمال المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي**

تعرف المؤشرات المالية بأنها العلاقة القائمة بين عنصر أو مجموعة عناصر من بنود أو فقرات القوائم المالية مع عنصر أو مجموعة عناصر أخرى من القوائم المالية، شرط أن تكون تلك العناصر ذات دلالة في التعبير عن جانب من جوانب أنشطة الشركة أو تعكس وضعاً معيناً لها وقد تكون تلك العناصر على القائمة المالية نفسها أو على قائمتين مختلفتين.(رمو والوتار ،2010 :18) ويعدّ بعضهم النسب المحاسبية من أهم وأقدر وسائل التحليل المالي ، فهي تستعمل على نطاقٍ واسع في التحليل المالي للحصول على مؤشرات مهمة للتخطيط والتنبؤ والرقابة وتقويم أداء الوحدات الاقتصادية وقدرتها على مواجهة الالتزامات المستحقة عليها ودراسة هيكلها التمويلي ، كما اكتسبت المؤشرات المحاسبية اهمية متزايدة بعد ان اصبحت من المؤشرات المهمة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للوحدات الاقتصادية (مطر ، 2003: 31).

ويمكن تصنيف المؤشرات المحاسبية وذلك حسب الأغراض المستعملة فيها إلى خمسة أنواع وكالاتي :

1. مؤشرات السيولة : وتستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للشركة والذي يعبر عادة عن مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل(Mclaney, 1997, 56-57) .

2. مؤشرات النشاط (الأداء) : يتم قياس كفاءة الشركة في إدارة الاصول ومدى القدرة على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة ، فالأصول تعد الأداة الرئيسة لتطوير المنتجات والمنافسة في الأسواق وكسب الزبائن وبالتالي تحقيق الأرباح (Vance , 2003:19- 20) .

3. مؤشرات الربحية : تستخدم مؤشرات الربحية للدلالة عن كفاءة الإدارة في تحقيق الربح على رأس المال المستثمر، ويهتم المحللون الماليون بهذه النسب كونها تحدد قدرة الشركة التنافسية ومدى امكانيتها في توزيع الأرباح على المساهمين او اعادة استثمارها في الشركة ، وتعّد مؤشرات الربحية أحد أهم المحددات لقيمة الشركة الكلية وقيمة الاوراق المالية التي تصدرها الشركة (Robinson and et al , 2009: 291).

4. مؤشرات المديونية : يعطي هذا النوع من النسب مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للشركة على المدى الطويل ، كما تبين قدرة الشركة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل مثل السندات والقروض طويلة الأجل، وهو بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال .(رمو والوتار ،2010 :18)

5. مؤشرات السوق : تعد هذه النسب ذات أهمية خاصة لحملة الأسهم والمستثمرين والبنوك وحتى المقرضين ، وان مؤشرات السوق مهمة لأداء الشركة ، اذ تقيس تأثير أداء الشركة على اسعار الاسهم

العادية في السوق ، فيتحدد الهدف في الإدارة التمويلية بتعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم (الشيخ ، 2008 : 66) .

3- الافصاح وقدرته على التنبؤ بالفشل المالي – مدخل تعريفي

ان تدهور حالة الشركة المالي هو تحدٍ حول مصداقية المديرين في الافصاح عن معرفتهم المتفوقة للاداء المستقبلي الى المستثمرين الخارجيين واصحاب المصلحة الاخرين ، وفي هذا السياق فان المديرين سوف يقومون باجراء تحليل للتكلفة والعائد لتقرير ما اذا كان ينبغي لهم زيادة مستوى الافصاح لشركاتهم التي دخلت في حالة من التدهور المالي ، ولان التغلب على الصعوبات المالية يتطلب في كثير من الاحيان الوصول الى اسواق راس المال ، فان هذا يتطلب من المديرين العمل على الحد من تباين المعلومات من خلال زيادة مستوى الافصاح لشركاتهم (Franco et al , 2012 : 2-4) .

أن زيادة الإفصاح يؤدي إلى تعزيز ثقة المعلومات المالية وسد الفجوة وعدم تناسق المعلومات ، والتي سوف تؤدي بالنهاية إلى جودة أعلى من توقعات الأرباح من المستثمرين ، واستناداً الى هذا الامر في ان زيادة تعزيز الإفصاح والشفافية يؤدي الى أداء أفضل فقد كشف Loh في عام 2002 قائمة بالفوائد المحتملة في تحقيق مستوى اعلى من الشفافية ، وليس هذا فقط بل أنه يؤدي الى أداء أفضل للشركات وكذلك زيادة ثقة الادارة ويوسع من قاعدة المستثمرين ويحسن الحصول على رأس المال .(Lamport 2011:4,) ، فان المستثمرين يرحبون بافصاح وشفافية معلومات الشركات ويرغبون في الاستثمار في هكذا مشاريع ، لانهم يريدون استثمار اموالهم في الشركات الكفوءة والممتازة وليس تلك المحفوفة بالمخاطر ، وان شفافية المعلومات تمتلك قدرة كبيرة على ابعاد الشركات عن الفشل المالي (Chou et al , 2010 : 134) .

وتكشف دراسة Botosan بان هناك فروقات ذات دلالة احصائية بين الشركات المتعثرة مالياً والشركات غير المتعثرة في الافصاح عن المعلومات المالية التاريخية ، فضلاً الى ان الشركات المتعثرة مالياً قدمت معلومات أقل حول أدائها المالي مما فعلته الشركات الغير المتعثرة ، وهذا يتفق مع الجهة القائلة بان الشركات المتعثرة مالياً يكون التركيز فيها اقل على أسباب التدهور في حالتها المالية ، وتظهر النتائج ايضاً أن الشركات المتعثرة مالياً كان يفترض أن تكون أكثر احتمالاً للافصاح عن المتغيرات في ادائها السنوي في التقرير الاداري الذي هو جزء من التقرير السنوي من الشركات غير المتعثرة (Botosan,1997 , 323-349)

اما Healy and Palepu فانهما يعتقدان ان الادارة هي في صراع مستمر مع المساهمين في ميزان القوى ، وبالتالي فان المساهمين يحاولون استبدال الاشخاص الذين يقدمون اداءً ضعيفاً في الشركة ، وعليه فان الادارة لديها الحافز لتقديم الافصاح والشروحات الدفاعية للاداء الضعيف ، ولكن تحقق هذا الامر مرهون في مدى استقلالية هؤلاء المساهمين (Healy and Palepu , 2001: 55) .

اما بالنسبة لعلاقة الافصاح والشفافية في حوكمة الشركات بالاداء فقد بينت الدراسات ان هنالك علاقة ايجابية بين درجات الافصاح والشفافية واداء الشركات ، فقد بينت دراسة Chen et al ان زيادة مستوى

الافصاح من جانب الشركات ممكن ان يقلل من تباين المعلومات بين المديرين والمستثمرين ، وبالتالي خفض تكلفة راس مال الشركة ، والذي يؤدي الى تحسين اداء الشركات (Chen et al , 2007 : 646) .

وتضمنت معايير الإفصاح وجوب الإفصاح عن السياسات المحاسبية ، فقد تكون دالة هدف الإدارة في إتباع السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح وبالتالي زيادة نصيبها من الإرباح ، في حين يتعارض ذلك مع دالة هدف حملة الأسهم لكونه يؤدي الى زيادة التدفقات النقدية للإطراف الأخرى مثل زيادة الحوافز والمكافئات للإدارة والعاملين وزيادة الضرائب ، وقد تخفي القوائم المالية تلاعباً مقصوداً يؤدي الى زيادة أو خفض صافي الدخل المفصح عنه ، والتلاعب قد يكون حقيقياً كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها أو مجرد اختيار سياسة محاسبية أو تغييرها أو يكون بشكل عمليات وهمية كالغش والتزوير الذي يؤدي الى تخفيف حدة التقلبات في الدخل التي تنعكس على قيمة الشركة (العيساوي واخرون،2008: 139)

ثالثاً: الإطار العملي للبحث

1- تصنيف الشركات عينة البحث بحسب قدرتها على الاستمرارية

استند الباحث للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة إلى ما تطرقت إليه المادة رقم (76) من قانون الشركات العراقي رقم (21) المعدل لسنة 1997 ، إذ إن هذه المادة قدمت مؤشراً مهماً ويعّد معيارا لتصنيف الشركات الفاشلة والناجحة إذ أشارت الفقرة ثانياً منها إلى انه " إذا بلغت خسارة الشركة ما يعادل أو يتجاوز (75%) من رأسمالها وجب عليها اتخاذ احد الإجراءين الآتيين:

أ- تخفيض أو زيادة رأسمال الشركة .

ب- التوصية بتصفية الشركة"

وعليه يتضح ان الاساس المستخدم لتمييز الشركات عينة البحث على أنها فاشلة تم استنادا للمعيارين المشار إليهما أعلاه والذي انعكست نتائجه في الجدول الآتي :

الجدول (2)*

الشركات الفاشلة لعينة البحث لقطاع السياحة والفندقة

قطاع السياحة والفندقة			
اسم الشركة	تصنيف الشركة	السنة	نسبة الخسائر
فنادق عشتار	فاشلة	2009	160%
فندق بابل	فاشلة	2009	138%
فندق آشور	فاشلة	2010	81%
فندق فلسطين	فاشلة	2012	78%

*الجدول من اعداد الطالب

من الجدول اعلاه يتضح انه تم تمييز الشركات الفاشلة كما يلي :

تم احتساب نسبة الخسائر بناءً على المادة (76) من قانون الشركات العراقي رقم (21) المعدل لسنة 1997، والتي تحتسب من خلال قسمة الخسائر المتراكمة للشركة الى رأس المال ، فاذا كانت النسبة (75%) او اكثر تعّد الشركة فاشلة .

أما الشركات التي صنفت بالعينة على انها شركات ناجحة فيمكن إيضاحها من خلال الجدول الآتي :

الجدول (3)*

الشركات الناجحة لعينة البحث لقطاع السياحة والفندقة

قطاع السياحة والفندقة		
اسم الشركة	تصنيف الشركة	سنة النجاح
فندق بغداد	ناجحة	2015
الوطنية للاستثمارات السياحية	ناجحة	2015
فنادق كربلاء	ناجحة	2016
فندق السدير	ناجحة	2015

*الجدول من اعداد الطالب

حيث تم الاعتماد على السنة قبل الاخيرة للمعلومات المتوافرة للبيانات المالية للشركات وذلك لتطبيقها على النماذج المستخدمة في البحث .

2- مقياس مؤسسة Standard and Poor's للإفصاح والشفافية

نشرت مؤسسة Standard and Poor's دراسة تفحص ممارسات الافصاح والشفافية في مختلف الشركات العالمية ، حيث انطلقت الدراسة عام 2001 في شركات الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية واسيا وامتدت الى عام 2002 لدراسة الشركات في اليابان وقد أجريت هذه الدراسة كجزء من مبادرة مؤسسة Standard and Poor's في إدخال معلومات الحوكمة والخدمات التحليلية في مقياس الإفصاح والشفافية ، وتوصلت المؤسسة لمقياس يتضمن(98) بند للإفصاح والشفافية صنفتها المؤسسة الى ثلاث مجموعات رئيسة هي :

أ- هيكل الملكية وحقوق المستثمرين .

ب- هيكل مجلس الادارة والهيكل الاداري .

ت- إتجاهات الشركة بالافصاح والشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية .

ث- استعراض السياسات المحاسبية .

ج- معلومات عن مدقق الحسابات .

ح- معلومات عن الفرص والاخطار .

ولكي يتاسب هذا المقياس البيئة العراقية قام الباحث بإدخال بعض التعديلات عليه وذلك اعتماداً على القاعدة المحاسبية المحلية رقم (6) الخاصة بالإفصاح عن الشركات غير المالية ، حيث تتناول هذه القاعدة الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية والسياسات المتبعة في إعدادها والطرق المحاسبية

المستخدمة والمتغيرات الجارية عليها ، وكذلك ما يجب ان يتضمنه تقرير الادارة بشأن الافصاح عن كافة المعلومات الخاصة بالشركة وواقع أدائها والتوقعات المستقبلية لنشاطها ، فضلاً عما يجب ان يتضمنه تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن القوائم المالية للشركة وعن أية بيانات او معلومات او إيضاحات ضرورية ، وتتضمن هذه القاعدة الإطار العام لما ينبغي الافصاح عنه من معلومات في القوائم المالية التي تعدها شركات المساهمة العامة والخاصة

3- تقويم قدرة الافصاح المحاسبي في الكشف والتنبؤ بالفشل المالي للشركات العينة

اعتمد الباحث على مقياس مؤسسة Standard and Poor's لقياس نسبة الافصاح المحاسبي والشفافية ، فكلما ازدادت هذه النسبة للشركات الناجحة عن الشركات الفاشلة يعّد امراً ايجابياً ، ويبين قدرة هذا المقياس على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة ، إذ تم تطبيقه على جميع شركات العينة بالاعتماد على القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات لكل سنة على حده وكما موضح بالجدول (3) :

الجدول (3)*
الشركات الناجحة لعينة البحث لقطاع السياحة والفندقة

ت	شركات العينة	السنة	هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	هيكل مجلس الادارة والهيكل الاداري	الافصاح والشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية	استعراض السياسات المحاسبية	معلومات عن مدقق الحسابات	معلومات عن الفرص والمخاطر	نسبة الافصاح والشفافية
1	فنادق عشتار	2008	4	4	2	5	2	2	35.85%
2	فندق بابل	2008	2	6	2	5	2	2	35.85%
3	فندق آشور	2009	2	4	1	2	2	2	25%
4	فندق فلسطين	2011	5	4	1	5	2	2	35.85%
5	فندق بغداد	2015	3	6	2	7	2	3	35.85%
6	الوطنية للاستثمارات السياحية	2015	6	6	5	7	2	2	52.80%
7	فنادق كربلاء	2016	5	7	2	7	3	2	49.00%
8	فندق السدير	2015	4	8	3	7	2	2	49.00%

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسب الافصاح والشفافية الخاصة بشركات (فنادق عشتار، فندق بابل ، فندق آشور ، فندق فلسطين) اقل من نسب الافصاح والشفافية الخاصة بشركات (فندق بغداد ، الوطنية للاستثمارات السياحية ، فنادق كربلاء ، فندق السدير) اي ان شركات العينة التي تم اعتبارها فاشلة ظهرت نسبة الافصاح لديها وفق مقياس مؤسسة Standard and Poor's منخفضة ، بعد أن تم التعرف على المتغيرات المعتمدة في هذا البحث وذات الصلة بآليات حوكمة الشركات .

ولا بد بعد ذلك من التمييز بقدرة الافصاح المحاسبي بكشف الفشل المالي وتصنيف الشركات الى شركات فاشلة وشركات ناجحة ووفقا للتحليل الإحصائي الوصفي من خلال التوصل الى كل من المتوسط والانحراف المعياري والقيمة المعنوية والذي تعكس نتائجه الجدول (4) الموضح في ادناه :

جدول (4)*

البيان	تصنيف الشركة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة المعنوية **P-Value
نسبة الافصاح المحاسبي	ناجحة	0.70	0.09	0.000
	فاشلة	0.50	0.04	

(*) من اعداد الباحث استنادا للتقارير الادارية وتقرير مراقب الحسابات لشركات العينة .

(**) القيمة المعنوية عند مستوى (0,05) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 22 .

يعكس الجدول السابق ان الافصاح المحاسبي ذي قيمة معنوية عالية إذ كانت القيمة المعنوية تبلغ (0.000) ، وهي أقل من (0.05) وبالتالي فأن هذا المتغير يعد مقبولا إحصائياً ، وله القدرة على الكشف والتمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة وعليه يتم رفض الفرضية الاولى التي تنص على :

((لا يمتلك الافصاح المحاسبي القدرة على الكشف والتمييز بين الشركات الفاشلة والناجحة في شركات عينة البحث))

4- تطبيق أنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 22 على شركات قطاع السياحة والفندقة :

تم استخدام أنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary logistic regression) لغرض الوصول الى قدرة الافصاح المحاسبي على التنبؤ بالفشل المالي ، إذ يقدم هذا الأنموذج مجموعة من الاختبارات الإحصائية وسوف يقوم الباحث بشرح هذه الاختبارات بحسب تسلسلها في البرنامج الإحصائي SPSS 22 ، علماً ان الطريقة المستخدمة لإدخال البيانات هي طريقة Enter ، وسوف يتم تطبيق الأنموذج على البيانات المالية لشركات العينة (قطاع السياحة والفندقة) .

الجدول رقم (5)

ملخص الحالات المعالجة في الأنموذج الإحصائي لشركات قطاع السياحة والفندقة

الحالات		N	Percent %
الحالات مختارة	الداخلة في التحليل	8	100.0
	الحالات المفقودة	0	.0
	المجموع	8	100.0
الحالات غير المختارة		0	.0
المجموع		**8**	**100.0**

يبين الجدول رقم (5) أعلاه ان جميع شركات العينة في قطاع السياحة والفندقة وعددها (8) شركات كانت داخلة في تحليل أنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي .

الجدول رقم (6)

تصنيف الحالات لشركات قطاع السياحة والفندقة

المشاهدات			التنبؤ		
			Y		دقة التصنيف
			فاشلة	ناجحة	الصحيحة (%)
Step 1	Y	فاشلة	0	4	0
		ناجحة	0	4	100.0
	النسبة الاجمالية				50.0

يبين الجدول رقم (6) أعلاه تصنيف الحالات في المرحلة البدائية .

الجدول رقم (7)

احصاء جودة التوافيق لقيمة Log Likelihood-2 **للمتغير الثابت لشركات قطاع السياحة والفندقة**

Iteration		−2 Log likelihood	Coenfficients Constant
Step 0	1	27.726	.000

يبين الجدول رقم (7) احصاء جودة التوافق لقيمة **Log likelihood−2** للمتغير الثابت وذلك لغرض مقارنته مع المتغير الذي يظهر عند تطبيق الأنموذج الحالي والذي يوضح بالجدول التالي .

الجدول رقم (8)

تصنيف الحالات لشركات قطاع السياحة والفندقة

المشاهدات			التنبؤ		
			Y		دقة التصنيف
			فاشلة	ناجحة	الصحيحة (%)
Step 1	Y	فاشلة	4	0	100.0
		ناجحة	0	4	100.0
	النسبة الاجمالية				100.0

ويبين الجدول رقم (8) دقة التصنيف للأنموذج الإحصائي الذي يحتوي على الافصاح المحاسبي حيث بلغت دقة التصنيف للشركات الناجحة (100%) حيث صنف الأنموذج (4) حالات بشكل صحيح ولم يصنف الأنموذج أي حالة بشكل خاطئ ، اما دقة التصنيف للشركات الفاشلة فكانت كذلك (100%) حيث صنف الأنموذج (4) حالات بشكل صحيح ولم يصنف الأنموذج أي حالة بشكل خاطئ.

الجدول (9)

الافصاح المحاسبي وقدرته على التنبؤ بالفشل المالي لشركات العينة والداخلة في الأنموذج الإحصائي لشركات قطاع السياحة والفندقة

	Score	Df	Sig.
A1	6.186	1	.013

يبين الجدول السابق المتغير (الافصاح المحاسبي) الداخلة في الأنموذج الإحصائي حيث يوضح الجدول السابق معامل الافصاح المحاسبي لقطاع السياحة والفندقة في الأنموذج الإحصائي وذلك في العمود (**Sig.**) فضلاً عن انه يوضح القيمة المعنوية للمتغيرات ، ونلاحظ بان القيمة المعنوية للمتغير (A1) كانت أقل من (0.05) ، وبالتالي فان هذا المتغير مقبولين احصائياً ، وله القدرة على التنبؤ بالفشل المالي .

وعليه يتبين أن الافصاح المحاسبي له القدرة على تعزيز التنبؤ بالفشل المالي في قطاع السياحة والفندقة ، وبالتالي لا نؤيد الفرضية الثانية والتي نصت على :

((لا يمتلك الافصاح المحاسبي القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في شركات عينة البحث))

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات :

توصل البحث الى أهم الاستنتاجات والنتائج التي تم التوصل اليها في البحث وكما يأتي:

أ- ان المادة (76) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 لها القدرة على دراسة الأداء الفعلي للشركات من خلال تصنيفها الى شركات ناجحة وشركات فاشلة وهذا يعني التشريعات المحلية تمتلك في بعض نصوصها القانونية مؤشرات رئيسة ومهمة يمكن اعتمادها لتصنيف الشركات إلى شركات فاشلة وشركات ناجحة والتي عدّت الشركة فاشلة متى ما كانت نسبة الخسائر المتحققة قد بلغت نسبة الـ (75%) أو أكثر .

ب- تعكس نتائج تقويم قدرة الافصاح المحاسبي في الكشف والتنبؤ عن الفشل المالي للشركات عينة البحث ، حيث ان الافصاح المحاسبي له قيمة معنوية أقل من (0.05) ، ومن ثمّ فان هذا المتغير مقبولين احصائياً ، وله القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع السياحة والفندقة وعدم استمرارية الشركة .

ج- ان اقل قيمة معنوية لنسبة الافصاح المحاسبي حيث بلغت(0.000) وهذا ما يبين اهمية هذا المتغير في تمييز الشركات الفاشلة عن الشركات الناجحة والتنبؤ بها ، إضافة الى ان هذا يوضح دقة مقياس Standard and Poor's للإفصاح والشفافية وقدرته على دراسة التقارير المالية والإدارية للشركات وتمييزه للشركات الفاشلة عن الشركات الناجحة في مجال الافصاح والشفافية في البيئة المحلية .

2- التوصيات :

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المبحث السابق نوصي بالآتي :

أ- ضرورة تبني ادارة سوق العراق للاوراق المالية المؤشرات التي تضمنتها التشريعات المحلية كحد ادنى كاساس في تصنيف الشركات إلى شركات فاشلة وشركات ناجحة والسعي لاعتمادها أحد الضوابط المهمة في تحديد مدى أستمرارية ادارج اسهم تلك الشركات في السوق .

ب-مراجعة القوانين والتعليمات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية لتساهم في تفعيل وتطبيق الافصاح المحاسبي في الشركات العراقية ، والاهتمام في دورها بالتنبؤ بالفشل المالي لتلك الشركات ، مما يساعد الإطراف المختلفة للاستفادة منها .

ج- تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة المتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية لغرض زيادة الاهتمام بالإفصاح والشفافية لما أثبتته النتائج الميدانية والإحصائية من القدرة على التنبؤ بالفشل المالي لشركات قطاع السياحة الفندقة ، مع السعي لتبني مقياس Standard and Poor's للإفصاح والشفافية كأساس في تقويم مستوى الافصاح والشفافية للشركات المحلية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

د- توعية ادارة الشركات ومستخدمي التقارير المالية بشكل عام بآثار الافصاح المحاسبي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات من خلال عقد الندوات والبرامج التثقيفية واقامة دورات مستمرة لمجالس ادارة الشركات لتوعيتهم بمفهوم وانواع الفشل المالي واثره ، والاهتمام بتدريب المحاسبين والمدققين على كيفية استخدام الأساليب الاحصائية للتنبؤ بالفشل المالي للشركات .

هـ-نظرا لكون موضوع التنبؤ بالفشل المالي للشركات بحاجة الى مزيد من البحث والدراسة ،يوصي الباحث في هذا السياق باجراء بحوث متخصصة أخرى تأخذ بنظر الاعتبار متغيرات أخرى لدورها في تعزيز عملية التنبؤ بالفشل المالي .

المصادر

المصادر العربية

أولا : الكتب :

1- جورجي ، عفيفي انور ، " **الديون المتعثرة لدى البنوك اسبابها ووسائل العلاج** " ، 1989.

2- حنان ، محمد رضوان ،" **نظرية المحاسبة** " ، منشورات جامعة حلب ، سوريا 1990 .

3- الحيالي ،وليد ناجي ،"**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** "،اثراء للنشر والتوزيع ،الاردن المكتبة الجامعية ، الشارقة 2009.

4- الشيخ ، فهمي مصطفى ، "**التحليل المالي** "، شركة SME Financial للطباعة والنشر ، فلسطين – رام الله ، 2008 .

5- الشيرازي، عباس مهدي، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الاولى، السلاسل للطباعة والنشر، الكويت1990.

6- صالح،يوحنا وآل ادم الرزق، " **مبادىء المحاسبة – أسس وإصول علمية وعملية** " ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2000 .

7- عقل ، مفلح ، " **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي** " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان 2006.

8- عوض الله، عبد المنعم، "**تحليل ونقد القوائم المالية**"، جامعة القاهرة، مصر 2001.

9- مطر، محمد، موسى السويطي، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والافصاح**"الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان 2008.

ثانياً : الرسائل والاطاريح :

1-بني خالد ، مرعي حسن ، " **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية** " ، دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الاردن ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2003 .

2-الجعبري ، مجدي أحمد ، " **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية** " دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ملك سعود 2010 .

3-حمدان ، محمد وليد فريد ،" **مدى تطبيق المدقق القانوني للاجراءات اللازمة للتوقع بالفشل والصعوبات المالية** "، رسالة ماجستير محاسبة ، الاردن ، تموز 1996.

4-الخاقاني، ميثم مالك، "**الافصاح في النظام المحاسبي الحكومي**" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2005 .

5-عبيد، فداء عدنان، "**الافصاح في القوائم المالية للمصارف–دراسة مقارنة للتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم (30)**" جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير 2005 .

6-الفتلاوي ، ليلى ناجي مجيد ،"**أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الإرباح** " – بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان والعراق للأوراق المالية ،أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2011.

7-الكبيسي ، صلاح مولود ، "**دور التحليل المالي ف ينقويم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي – بحث تطبيقي للشركة المتحدة لصناعات السمنت شمال العراق** " ،شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ، 2011 .

8-الهباش، محمد يوسف، " **استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية** "– دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية،رسالة ماجستير محاسبة، فلسطين ، غزة، 2006.

ثالثاً : الدوريات :

1- ريحان، الشريف ،" **التعثر المالي : المراحل،الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة**"، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٢٩، ٢٠٠٦.

2- شاهين ، علي و مطر ، جهاد ،" **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية** " ، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) ، فلسطين – غزة ، 2011 .

3- الشريف ، ريحان وآيت بارة وبونوالة ريم ، " **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج** "، مقال في الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة منتوري – قسنطينة ،أكتوبر 2012.

4- عبد الله، خالد امين،(1995) "**الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق راس المال العربية**"، مجلة المحاسب القانوني، العدد 62.

5- العيساوي ، عوض خلف ، الحيالي ، محمد محمود والكسب ، علي إبراهيم حسين ، " **دور الافصاح المحاسبي في حوكمة الشركات** "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق – تكريت ، 2008 .

ثانياً : المصادر الأجنبية

First: Books:

1- Belkaoui, Ahmed, "**Accounting Theory**", N. y. :Harcourt Brace, 1981.

2- Gibson,Charles H." **Financial Reporting & Analysis :Using Financial Accountig Information**" ,South-Western ,11thEd,U.S. 2009.

Second: Periodicals & Publications

1- Botosan, C. A., **"Disclosure Level and the Cost of Equity Capital"**, The Accounting Review, 72, July, 1997.

2- Chen , Wei-Peng , Chung , Huimin , Lee , Chengfew and Liao , Wei-Li , " **Corporate Governance and Equity Liquidity: analysis of S&P transparency and disclosure rankings** " , Journal Blackwell Publishing Ltd , UK , 2007 .

3- Chou , Shyan-Rong , Su , Ender , Li , Sheng-Jung and Cheng , Hsien-Chao , " **An Empirical Study of the Relationship between Corporate Information Disclosure and Financial Distress** " , International Research Journal of Finance and Economics , 2010 .

4- E J Mclaney, , "**Business Finance: Theory and Practice**", 4th.ed, Financial Times Prentice-Hall, Inc. 1997.

5- Franco , Gus De , Hope , Ole-Kristian and Larocque , Stephannie , " **The Effect of Disclosure on the Pay-Performance Relation** " , Journal of Accounting and Public Policy , 2012 .

6- Healy , P. M. , and Palepu , K. G. , " **Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets** : A review of the empirical disclosure literature " , Journal of Accounting and Economics , 2001 .

7- Lamport , MJ , Latona M N , Seetanah , B and Sannassee , R V , " **Relationship between Corporate Governance and Firm Performance**" , Cambridge Business & Economics Conference , UK , 2011 .

8- Most, Kenneth,1977 "**Accounting and Business, Autumn**" the Rise and fall of the matching, principle.

9- Robinson , Thomas R. , " **Greuning , Hennie Van , Henry , Elaine and Broihahn Michael A. International Financial Statement Analysis** " , John Wiley & Sons Inc. , United States , 2009 .

10- Ropert,m.v.,clear as glass,"**transparent financial reporting ,healthcare financial Management**", vol.59,Aug,2005.

11- Vance , David E. , "**Financial Analysis and Decision Making : MBA CPA** " , McGraw - Hill , United States , 2003.